الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/432
25 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٠ (أ) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان

التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بمقتضى هذه الصكوك

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم العاشر المعقود في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عملا بقرار الجمعية العامة ١١٨/٥٢ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

221098 221098 98-28325

المرفق

تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم العاشر

أولا - مقدمة

١ - منذ أصدرت الجمعية العامة قرارها ٤٤/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، مابرحت الجمعية العامة تستعرض المسائل المتعلقة بالتنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات الدول بتقديم التقارير بمقتضى هذه الصكوك. وقد حظيت هذه المسائل أيضا باهتمام كبير في شتى دورات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وفي بعض اجتماعات الدول الأطراف وكذلك في اجتماعات أجهزة أخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان.

٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١١٧/٣٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، عقد الأمين العام في آب/أغسطس ١٩٨٤ الاجتماع الأول لرؤساء الهيئات الموكل إليها أمر النظر بالتقارير المقدمة من الدول الأطراف. وقدم تقرير ذلك الاجتماع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (A/39/484، المرفق). كما عقد الأمين العام الاجتماعات الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس مرتين سنويا في الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٤ ثم مرة كل سنة منذ عام ١٩٩٥، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

٣ - وفي قرار الجمعية ١١٨/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ رحبت الجمعية بتقديم تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم الثامن، المعقـــود في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/507، المرفق) ونوهت مع التقدير بجهود رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في اجتماعهم الثامن لاستنباط الإصلاحات المناسبة لنظام تقديم التقارير، مستهدفين، في جملة أمور، التخفيف من عبء تقديم التقارير على الدول الأعضاء مع الحفاظ على نوعيتها، وشجعتهم على مواصلة جهودهم، بما في ذلك ما يتم عن طريق مواصلة النظر في جدوى تركيز التقارير على مجموعة محددة من المسائل، ومجموعة محددة من الفرص للمواءمة بين المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل التقارير ومضمونها، وتحديد مواعيد للنظر في التقارير وأساليب عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات. وأيدت الجمعية العامة طلب رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات أن يعقدوا اجتماعا استثنائيا يستمر ثلاثة أيام في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ لمتابعة عملية الإصلاح الرامية إلى التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. والتقرير الصادر بشأن الاجتماع العاشر معروض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين (A/53/125).

٤ - وقد رتب الأمين العام لعقد الاجتماع العاشر لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة ١١٨/٥٢.

ثانيا - تنظيم الاجتماع

٥ - عـُقد الاجتماع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وشارك فيه ممثلو هيئات معاهدات حقوق الإنسان التالية أسماؤهم: شارلوت أباكا (نائب الرئيس، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة)، محمود أبو النصر (رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري)، فيليب ألستون (رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، بيتر توماس بيرنز (رئيس لجنة مناهضة التعذيب)، عمران الشافعي (نائب رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان) وساندرا ب. ماسون (نائب رئيس، لجنة حقوق الطفل). وقد انتخب السيد بيرنز رئيسا/ مقررا للاجتماع. كما أقر اجتماع الرؤساء جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٦ - وأعلن نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان افتتاح الاجتماع نيابة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان، ثم ألقى كلمة في رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد شاركت ماري روبنسون، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جلسة مغلقة مع رؤساء الهيئات يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مما كان محل تقدير عال إذ أتاح ذلك مواصلة الحوار الصريح الذي دار في الجلسات السابقة.

٧ - وشارك في الاجتماع ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية التالية: منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الأفريقية، شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية.

٨ - وقد أحاط مدير دائرة الإعلام في مكتب الأمم المتحدة في جنيف اجتماع رؤساء الهيئات علما بالأنشطة الإعلامية الجارية لتغطية أعمال جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات. ولضمان تغطية أفضل للاجتماعات التي تعقدها هيئات المعاهدات، ذكر أن إدارة شؤون الإعلام تخطط لما يلي: (أ) مواصلة العمل من أجل مزيد من التغطية الإعلامية الأفضل لأنشطة اللجان عن طريق الاتصالات الإذاعية مع المراسلين العاملين في جنيف مع الإفادة من نشرة "نقاط للصحافة"؛ (ب) العمل، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، على إعداد جدول زمني سنوي لهيئات المعاهدات الست يشمل مواعيد اجتماعاتها بالإضافة إلى قائمة بتقارير الدول المقرر النظر فيها؛ ويهدف هذا إلى توعية الصحفيين على الصعيد الوطني بالمسائل المطروحة؛ و (ج) مواصلة الإجراءات التي تتخذها الإدارة لإحاطة الشبكات التليفزيونية علما بأنشطة هيئات المعاهدات خلال الدورات العامة.

٩ - كما حضر الاجتماع ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: هيئة العفو الدولية، الدائرة الإعلامية لمناهضة العنصرية؛ رابطة مناهضة التعذيب؛ الجماعة البهائية الدولية؛ هيئة الدفاع الدولية عن الأطفال؛

لجنة أصدقاء العالم للتشاور؛ الدائرة الدولية لحقوق الإنسان؛ منظمة رصد العمل العالمي من أجل حقوق المرأة؛ لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان وفريق المنظمات الحكومية المعني باتفاقية حقوق الطفل.

١٠ - وتكلم في الاجتماع كل من غاليغوث شيري بوغا، نائب رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، ويمير أبويي عضو مكتب اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات بالإضافة إلى السيدة ريشماوي، رئيس الاجتماع الخامس للمقررين والممثلين الخاصين بالإضافة إلى الخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة المعنية بالإجراءات الخاصة والتابعة للجنة حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية.

١١ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عقد رؤساء الهيئات اجتماعا خاصا مع ممثلي الدول الأطراف لمناقشة الأفكار المتعلقة بأساليب تحسين أعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتعزيز تنفيذ الملاحظات التي خلصت إليها. وقد جرى تمثيل ٥٥ من الدول الأطراف في الاجتماع الذي هيأ فرصة قيّمة للحوار فيما يتعلق بدور الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتطورها في المستقبل. ونوقشت القضايا التالية: (أ) مشكلة الموارد البشرية باعتبار أن النجاح في الحصول على التصديقات لم يصحبه نمو في الموارد البشرية المتاحة للنهوض بعبء العمل المتزايد؛ (ب) حالات التأخير الفادحة في معالجة الرسائل في اللجان التي تتبع إجراءات الرسائل؛ (ج) تبليغان صادران مؤخرا يتعلقان بالبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (د) الأعمال المتأخرة من تقارير الدول التي وردت ولم يتم فحصها بعد؛ (هـ) مشاكل التقارير التي فات تقديمها؛ (و) مشكلة إنفاذ توصيات لجان الخبراء. ويرى الرؤساء أن المشاورات غير الرسمية مع الدول الأطراف خلال اجتماعاتهم تنطوي على فائدة جمة. وهم يطلبون إلى الأمانة العامة أن ترتب لعقد مشاورة غير رسمية خلال اجتماعهم الحادي عشر.

١٢ - ثم عقد رؤساء الهيئات اجتماعا خاصا مع فرقة العمل الداخلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تم إنشاؤها وأسندت إليها مهمة التيسير والمشاركة في الاستعراض المتوازي لآليات حقوق الإنسان الذي ستضطلع به لجنة حقوق الإنسان، ومع موافاة مكتب المفوض السامي بمداخلة تتعلق بالتدابير الكفيلة بتحسين فعالية الآليات. وفي هذا السياق، أتيحت الفرصة لرؤساء الهيئات أيضا كي يجتمعوا إلى البروفسور آن بايفيسكي من جامعة يورك في كندا المقرر أن تقوم بدراسة أكاديمية وتستعرض نظام معاهدات حقوق الإنسان بتكليف من مكتب المفوض السامي.

١٣ - وبين الوثائق التي أتيحت للمشاركين، تقرير الأمانة العامة بشأن التصديق العالمي وتحسين تشغيل هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتقديم الخدمات لهيئات المعاهدات وتكنولوجيا المعلومات[١]؛ وتقرير الأمين العام بشأن حالة الوثائق الدولية لحقوق الإنسان والوضع العام بالنسبة للتقارير المتأخرة[٢] وورقة معلومات أساسية مقدمة من شعبة النهوض بالمرأة حول إدماج منظور نوع الجنس في أعمال جميع هيئات المعاهدات[٣] واقتراح بوضع خطة عمل لدعم تنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٤ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، نظر رؤساء الهيئات في مشروع التقرير بشأن اجتماعهم العاشر. وقد تم بالإجماع اعتماد التقرير بصيغته المعدلة في سياق الاجتماع.

١٥ - ووافق رؤساء الهيئات بصورة مؤقتة على عقد اجتماعهم الحادي عشر بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لكي يتوافق انعقاده مع اجتماع المقررين والممثلين الخاصين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة.

ثالثا - تكوين الهيئات المنشأة بمعاهدات

١٦ - أعرب رؤساء الهيئات عن عميق قلقهم إزاء الاختلالات الخاصة من الناحية الجغرافية ومن ناحية نوع الجنس التي تنعكس في تكوين بعض الهيئات المنشأة بمعاهدات. ولاحظوا بصورة خاصة أن عدد الخبراء الأفريقيين ضمن اثنتين من اللجان لم يكن مرضيا بالمرة. وإذ سلموا بأن انتخاب أعضاء هيئات المعاهدات هو أمر تختص به تماما الدول الأطراف فقد دعوا الدول الأطراف إلى بذل جهد متناسق لإصلاح تلك الاختلالات.

رابعا - استعراض التطورات الأخيرة المتصلة بأعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات وتعاونها مع الوكالات المتخصصة ومع الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية

١٧ - وقدم رؤساء الهيئات معلومات بشأن آخر أنشطة هيئات المعاهدات التي يمثلونها. وأدلى رئيس كل هيئة ببيان موجز فيما يتعلق بطرائق العمل والتجديدات التي طرأت والتحديات الواجب التصدي لها من جانب كل لجنة مختصة.

١٨ - وأعرب عن التقدير إزاء تزايد التعاون بين اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ولجنة القضاء على التمييز العنصري مما أدى إلى طرح ورقة مشتركة بشأن المادة ٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأوصى رؤساء الهيئات بأن تعول اللجنة الفرعية بصورة متزايدة على خبرة هيئات المعاهدات بشكل عام وخبرة لجنة القضاء على التمييز العنصري بصورة خاصة، لدى إعدادها مستقبلا الدراسات المتصلة بمواضيع تتعلق بأمور شتى من بينها النزاع الإثني، والتعليم والتمييز العنصري، والعولمة في ضوء التزايد في حوادث العنصرية والتمييز العنصري وبُغض الأجانب وإجراءات الانتصاف الإيجابية والعمال المهاجرين وحقوق غير المواطنين.

١٩ - وأكد رؤساء الهيئات على أهمية الأعمال التي يضطلع بها المقررون والممثلون الخاصون والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة مؤكدين على أهمية وضرورة تيسير سبل الحصول على تقارير سائر الآليات القائمة في الأمم المتحدة بما يكفل تحسين أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وأوصي بالتماس

الطرق الكفيلة بتحسين التواصل وتدفق المعلومات بين مختلف آليات الأمم المتحدة. كما أيد رؤساء الهيئات النتيجة التي توصل إليها الاجتماع الخامس للمقررين الخاصين ومؤداها أن الممارسة الحالية للمقررين الخاصين الذين يشاركون بين حين وآخر في اجتماعات الهيئات المنشأة بمعاهدات ينبغي أن تكتسب طابعا مؤسسيا.

٢٠ - ونوه رؤساء الهيئات كذلك، مع الاهتمام، الرغبة التي أعرب عنها ممثل اليونسكو بأن يتعاون المقرر الخاص بالتعليم المعين حديثا، مع اليونسكو وأن يتمكن من زيارة مقرها للإفادة من شبكتها والمواد المتاحة لديها.

٢١ - كما أكد رؤساء الهيئات أهمية الأعمال الداعمة والتعاون المثمر مع عدد من الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأعرب من جديد عن الأسف لأنه لم تنشأ بعد علاقة بناءة بين الهيئات المنشأة بمعاهدات وبين بعض الوكالات الرئيسية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ورحب رؤساء الهيئات بالبيان الذي أدلى به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه يعتزم زيادة تعاونه مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كخطوة أولى نحو المزيد من المشاركة في أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات ككل.

٢٢ - وأحاط ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤساء الهيئات علما بالتعاون الجاري مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان فيما يتصل بوضع برنامج لحقوق الإنسان تحت شعار "برنامج دعم حقوق الإنسان HURIST" - بهدف تعزيز تنفيذ سياسة البرنامج الإنمائي بشأن حقوق الإنسان على النحو المبين في وثيقة السياسات المعنونة "التكامل بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة".

٢٣ - وأحيط رؤساء الهيئات علما بإيجاز بشأن العملية الجارية عملا بمذكرة التفاهم الموقعة في ٤ آذار/مارس بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لوضع نموذج تدريبي بشأن حقوق الإنسان لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صعيدي المقر والميدان كجزء من البرنامج التدريبي للبرنامج الإنمائي. ومازالت تجري دراسة ضمن إطار مذكرة التفاهم بشأن إمكانيات تبادل وتناوب الموظفين من فئة العاملين المهنيين المبتدئين بين البرنامج الإنمائي والمفوضية المذكورة. وأعرب الرؤساء عن عميق أملهم بأن يتم ترجمة الالتزام القوي المعرب عنه في مذكرة التفاهم إلى إجراءات ودعم حقيقيين من جانب البرنامج الإنمائي على الصعيد الوطني.

٢٤ - ولاحظ رؤساء الهيئات مع الاهتمام أنه طبقا لمذكرة التفاهم، سوف يتعين إرسال التوصيات الصادرة عن جميع المقررين الخاصين وكذلك الملاحظات الختامية لجميع الهيئات المنشأة بمعاهدات، إلى الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي وهو قرار أيده الرؤساء.

خامسا - التصديق العالمي

٢٥ - ظل التصديق العالمي بندا متكررا على جدول أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات واجتماعات رؤساء الهيئات المذكورة باعتبار أنه ينبغي تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان وبرنامج عمل فيينا وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن التصديق العالمي على المعاهدات الرئيسية الست لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، دعا رؤساء الهيئات، في اجتماعهم التاسع، منظومة الأمم المتحدة ككل إلى أن تعطي أولوية أكثر من عليا إلى الجهود الرامية لتشجيع وتيسير التصديق على كل من المعاهدات الست من جانب كل دولة.

٢٦ - وأكد رؤساء الهيئات من جديد رأيهم بأن التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الست يشكل بُعدا لازما لقيام نظام عالمي ملتزم باحترام حقوق الإنسان احتراما تاما (انظر A/53/125، الفقرات ١٣-١٦).

٢٧ - ولاحظ رؤساء الهيئات أن مذكرة التفاهم المشار إليها في الفقرة ٢٣ أعلاه، تشمل في مرفقها أمورا شتى من بينها بند يقضي بالتعاون بهدف تعزيز التصديق العالمي على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وبصفة خاصة فهي تنص على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق مكاتبه القطرية، بإبلاغ الحكومات التي تلتمس المساعدة أو المشورة بشأن تصديق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، حول مدى توافر المساعدة المتاحة بموجب برنامج التعاون الفني في مفوضية حقوق الإنسان.

٢٨ - وبالنظر إلى ما سبق أعلاه، أوصى رؤساء الهيئات أن تضع المفوضية برنامج عمل متناسقا وشاملا لتعزيز التصديق العالمي بالتعاون مع الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن يقدم تقرير حول الإجراءات المتخذة إلى الاجتماع الحادي عشر لرؤساء الهيئات.

سادسا - تحسين أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان

ألف - التقارير المركزة والموحدة

٢٩ - في اجتماعيهم الثامن والتاسع، أعرب رؤساء الهيئات عن الرأي بأنه فيما يتعلق بالتقارير الموجزة، يمكن أن تنجم مزايا ملموسة من خلال التماس الطرق التي تكفل تركيز تقارير كل دولة طرف على نطاق محدود من المسائل التي يمكن تحديدها بواسطة اللجان قبل إعداد التقرير. ومن شأن نهج كهذا أن يقلل إلى حد كبير من الحاجة إلى تقارير مسهبة التطويل مع خفض ازدواجية التقارير، والمساعدة على إزالة حالات التأخير الطويلة ما بين تقديم التقارير والنظر فيها، وكفالة معالجة مواضع المشكلات بعمق، وتيسير متابعة الملاحظات الختامية سواء بالنسبة إلى الدولة الطرف أو اللجنة المعنية. وتعهد الرؤساء بأن يسترعوا اهتمام أعضاء كل لجنة مختصة إلى هذه المسألة مع الإفادة عن أي تدابير يمكن اتخاذها في هذا الصدد.

٣٠ - وبعد مناقشة التجارب التي خاضتها مؤخرا كل لجنة مختصة، أعاد الرؤساء تأكيد رأيهم بأنه من المستصوب انتهاج سبيل السعي الحثيث نحو إعداد تقارير دورية مركزة فضلا عن ضرورة مراعاة النطاق المحدود للمسائل التي تغطيها بعض المعاهدات.

٣١ - وفيما يتعلق بالفكرة التي يتكرر طرحها كثيرا وتشير إلى دمج التقارير في تقرير عالمي واحد يغطي جميع معاهدات حقوق الإنسان الست، لم يتح التوصل إلى توافق بين الآراء. واعتبارا من الاجتماع الثامن، رأى رؤساء الهيئات أن مثل هذا النهج سوف يقلل عدد التقارير المختلفة المطلوبة من الدول الأطراف، كما يصلح لتأكيد عدم تجزئة حقوق الإنسان إذ يضمن وجود تحليل شامل للأوضاع، ولكن أعرب عن القلق فيما يتعلق بالمشاكل الناجمة عن المواعيد المختلفة لتواتر التقارير المقدمة بموجب المعاهدات وبخاصة المخاطرة بأن يتبدد الاهتمام الخاص المولى لفئات مثل المرأة والطفل في حالة طرح تقرير شامل واحد.

باء - مكان الاجتماعات

٣٢ - في الاجتماع العاشر لرؤساء الهيئات، نوقشت مرة أخرى مسألة تبديل الأماكن حيث أكد الرؤساء بقوة أنه سيكون مستصوبا أن تجتمع هيئات المعاهدات في كل من جنيف ونيويورك على السواء فمن شأن ذلك أن يزيد أعمالهم فعالية وبروزا. وارتأوا كذلك أن الدورات غير المنتظمة التي تعقد في نيويورك سوف تتيح للجان الأربع المعنية إنشاء صلات أفضل مع الدول الأطراف التي لا توجد لها بعثات دائمة في جنيف، فضلا عن أن أعمالها ستصبح معروفة على نطاق أوسع من جانب الدوائر المعنية، إضافة إلى تيسير سبل الاتصالات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام التي ليس لها نشاط في جنيف وإتاحة فرصة مهمة للتفاعل مع المنظمات الدولية الأخرى التي لا تتابع بنشاط أعمال هيئات المعاهدات في جنيف. كما أكد الرؤساء من جديد الرأي بأن إتاحة فرصة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة كي تجتمع في جنيف من شأنه أن يعزز إلى حد كبير علاقتها مع آليات حقوق الإنسان الأخرى ويتيح لها سبل التواصل مع طائفة واسعة من الوكالات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى التي لا توجد في نيويورك (A/52/507، الفقرة ٤٩).

٣٣ - وفضلا عن ذلك، يلاحظ الرؤساء أن ثمة عددا من المزايا التي سوف تتحقق لو استطاعت الهيئات المنشأة بمعاهدات أن تجتمع بشكل استثنائي وكذلك بين حين وآخر في المكاتب الإقليمية المختلفة للأمم المتحدة. وقد طلبوا إلى المفوض السامي الاتصال بالمكاتب ذات الصلة لاستكشاف الظروف التي يمكن في ظلها تنظيم دورة تعقد على الصعيد الإقليمي للهيئات المنشأة بمعاهدات دون تحمل تكاليف تزيد بدرجة كبيرة عن التكاليف المتكبدة للاجتماع في نيويورك أو جنيف وفقا للحالة المعنية. كما طلب إلى المفوض السامي تقديم تقرير إلى الرؤساء عن هذه المسألة (A/52/507، الفقرة ٥١).

٣٤ - وبعد إحاطتهم علما بالآثار المالية المقدرة المترتبة على اقتراحهم، أكد رؤساء الهيئات من جديد طلبهم السابق مشددين على المزايا والآثار الفرعية الإيجابية التي ستنجم عن عقد اجتماعات في نيويورك وجنيف على السواء وكذلك عقدها بين حين وآخر في المقار الإقليمية على أساس أنها سترجح التكاليف الإضافية المتكبدة.

جيم - جلسات الإحاطة التقنية الموجزة لخبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٣٥ - في الاجتماع الثامن لرؤساء الهيئات، طـُلب إلى الأمانة العامة أن تقدم اقتراحا بشأن المحتويات الممكنة لجلسات الإحاطة التقنية الموجزة الموجهة إلى أعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات لكي يلموا بالسياق القانوني والمؤسسي الذي تعمل فيه الهيئات المنشأة بمعاهدات وكذلك بأعمال المنظمات الدولية ذات الصلة.

٣٦ - وبعد تقديم اقتراح في الاجتماع العاشر، رحب رؤساء الهيئات بإمكانية عقد جلسات الإحاطة الفنية الموجزة هذه، وخاصة بوصفها وسيلة لإطلاع الأعضاء الجدد على طرائق عمل لجانهم. ومع ذلك ارتأى رؤساء الهيئات أن الاقتراح الحالي ينبغي صقله أخذا في الاعتبار أمورا شتى من بينها ضرورة أن تستغرق الجلسات المذكورة نصف يوم على الأقل، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة حاليا في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وأوصى رؤساء الهيئات بأن تعدل الأمانة العام اقتراحها وفقا لذلك.

دال - التغطية الصحفية للهيئات المنشأة بمعاهدات

٣٧ - في اجتماعهم العاشر، نوه رؤساء الهيئات مع الاهتمام بالمعلومات التي تلقوها من دائرة الإعلام في مكتب الأمم المتحدة بجنيف بشأن الأنشطة الإعلامية لتغطية أعمال جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات، والتدابير المقررة لتحسين تغطية اجتماعات الهيئات المذكورة. وهذه التدابير هي: (أ) مواصلة العمل من أجل تغطية إعلامية أفضل لأنشطة اللجان من خلال الاتصال الإذاعي مع المراسلين العاملين في جنيف؛ (ب) إعداد جدول زمني سنوي من أجل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ للهيئات الست المنشأة بمعاهدات يقدم تواريخ الاجتماعات وقائمة بتقارير الدول التي سيتم النظر فيها بما يشكل توعية للصحافة على المستوى الوطني؛ (ج) مواصلة الإجراءات الكفيلة بإطلاع الشبكات التلفزيونية على أنشطة الهيئات المنشأة بمعاهدات خلال الدورات العامة.

٣٨ - وقد لوحظ أن الهيئة الصحفية للأمم المتحدة في جنيف ونيويورك تجنح بشدة إلى صالح البلدان الغربية. وارتأى رؤساء الهيئات أن هذا الأمر يمثل مشكلة خاصة باعتبار أنه يؤدي إلى تحجيم التغطية الإعلامية الموجهة إلى تدارس التقارير المتعلقة بالبلدان الأخرى. ورأوا أن إدارة شؤون الإعلام ومكاتب دوائر الإعلام التابعة للأمم المتحدة على الصعيد القطري ينبغي لها أن تبذل جهدا متناسقا لتزويد وسائل الإعلام المحلية بالوثائق والمعلومات الأساسية الملائمة والموجزة عندما يطرح للنظر تقرير من الدولة المعنية أو

من الدول المجاورة لها على أي من الهيئات المنشأة بمعاهدات. وحثوا الإدارة على أن تنظر في تهيئة سبل التدريب الملائم لممثليها في المكاتب الميدانية بما يتيح لهم أن ينهضوا بهذه المهمة بصورة فعالة.

سابعا - تقديم الخدمات للهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الانسان

ألف - أوضاع الموظفين

٣٩ - كان رؤساء الهيئات قد أعربوا في مناسبات عديدة سابقة عن قلقهم إزاء حجم المساعدة التي قدمتها الأمانة إلى اللجان الخمس العاملة في جنيف. ولاحظ رؤساء الهيئات أن الهيكل الجديد لمفوضية حقوق الانسان لم يسفر عن أي تحسن في الخدمة المقدمة للهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الانسان. بل انطوى أثر إعادة التشكيل بالنسبة لأعمالهم على تخفيض ملحوظ في الموارد البشرية المخصصة للهيئات المنشأة بمعاهدات من حيث عدد الموظفين فضلا عن تبدد الخبرات والذاكرة المؤسسية اللازمة.

٤٠ - كما أعرب رؤساء الهيئات عن قلق خاص إزاء التبديل الواسع في الموظفين الذين يخدمون الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الانسان نتيجة لإعادة التشكيل مما كان له أثره السلبي على نوعية الخدمة المقدمة. وفي هذا السياق أكد رؤساء الهيئات على أهمية التدريب الملائم للموظفين على أساليب الصياغة وبحوث الوثائق.

٤١ - وبعد أن نظروا في المعلومات الواردة في تقرير الأمانة العامة عن التصديق العالمي وعن تحسين تشغيل هيئات معاهدان حقوق الانسان وعن تقديم الخدمات لهيئات المعاهدات وعن تكنولوجيا المعلومات[١] فيما يتعلق بالمهام ذات الصلة المنجزة وبالوقت اللازم لإنجاز تلك المهام، كرر رؤساء الهيئات مناشداتهم الواردة بالفعل في تقريري اجتماعيهم الثامن والتاسع بالعمل إلى حد ملموس على تعزيز الموظفين المتخصصين في الأمانة العامة الذين يقدمون خدماتهم إلى اللجان. وفي ضوء الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة ككل، فإن إمكانية التماس تبرعات ينبغي الامعان في استكشافها رغم أن الأمر يقتضي رصد بند كاف لصالح الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الانسان ضمن الميزانية العادية المخصصة لمفوضية حقوق الإنسان.

٤٢ - ولاحظ الرؤساء أنه فيما دأبوا على دعوة المفوض السامي إلى تقديم المزيد من دعم الموظفين، فإن المفوض السامي عمدت إلى تضييق نطاق الاستجابة مادامت الدول أعضاء الأمم المتحدة مستمرة في تخفيض الموارد القاصرة أصلا والمتاحة من الميزانية العادية لأغراض حقوق الانسان. كما أن عدم قيام الدول بسداد المتأخرات المسحقة عليها من فترة طويلة يمثل مشكلة خاصة في هذا الصدد، رغم أن الوفاء بالالتزامات المالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى تحسين ملموس في الأوضاع. وأعرب الرؤساء عن رغبتهم في تأكيد حقيقة أن التخفيضات التي أجريت كانت غير متسقة مع التأكيدات التي مابرحت الدول تكررها باستمرار حول أهمية الولاية التي تنهض بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان،

وكذلك في ضوء التوسع المشهود في المهام الموكلة إلى مفوضية حقوق الانسان بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بالهيئات المنشأة بمعاهدات.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، ونظرا لأهمية إيجاد طرق عملية ومبتكرة لتحسين أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الانسان، أكد رؤساء الهيئات على الحاجة إلى توفير الموارد الكافية بما يتيح لهم متابعة وتنفيذ مقترحاتها المختلفة.

باء - الأعمال المتأخرة

٤٤ - لاحظ رؤساء الهيئات وجود أعمال متأخرة متزايدة لدى فحص تقارير الدول الأطراف. وأكدوا على حقيقة أنه مما يضر بسلامة أداء الهيئات المنشأة بمعاهدات، الضغط على الدول الأطراف كي تقدم تقاريرها في موعدها المناسب إذا لم يتح فحص هذه التقارير قبل أن يتجاوز الزمن البيانات المقدمة ذاتها. وفيما أصر رؤساء الهيئات على أن فحص التقارير ينبغي التعجيل به، وأنه يمكن إضفاء المزيد من التحسينات على مستوى الحوار وعلى الملاحظات الختامية فقد سلموا باستصواب الانتهاء من فحص التقارير في عدد أقل من الاجتماعات مما يشهده الوقت الحالي ولإنجاز هذا التحسين يرى الرؤساء أن من شأن تحسين إعداد الوثائق من جانب الأمانة العامة أن يساعد اللجان كثيرا على فحص تقارير الدول الأطراف بوتيرة أسرع.

٤٥ - ولاحظ رؤساء الهيئات أنه بينما لا توجد حاليا لدى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري أي متأخرات من الرسائل التي لم يتم البت فيها، فإن لجنة مناهضة التعذيب تشهد زيادة مطردة في عدد الرسائل الواردة وأنه يشغلها أمر اتخاذ التدابير الملائمة لضمان ألا تتراكم أعمال متأخرة بصورة خطيرة في المستقبل القريب. وفيما يتعلق باللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مابرح رؤساء الهيئات يشعرون بالقلق إزاء العدد المفرط للحالات التي لم يتم البت فيها، وكذلك إزاء زيادة تأخر الرد على الرسائل مما يستدعي خطورة التساؤل حول مدى فعالية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ومن ثم إجراء البروتوكول الاختياري.

٤٦ - واقترح رؤساء الهيئات تدارس بعض الإمكانيات التي تتيح الاستجابة الكافية إزاء المتأخرات الحالية من الرسائل في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وإزاء الظروف المماثلة في اللجان الأخرى مستقبلا. وارتأوا أن من مسؤولية كل لجنة أن تحرص كل الحرص على التدقيق الحالي في طرائق العمل وأن تجد الحلول الكافية. وضربوا مثلا على التدابير المتخذة بالفعل، فلاحظوا أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كانت قد استعرضت طرائق عملها وقامت بتعديل نظامها الداخلي بما يتيح الفحص المشترك لجانبَي المقبولية والجوهر في الحالات الملائمة. وقد أتاح هذا التغيير بالفعل أن تخفض اللجنة إلى حد كبير الزمن المطلوب لإنجاز فحص الرسائل.

٤٧ - وفضلا عن ذلك، ففي ضوء الحالة الراهنة، أبدى رؤساء الهيئات مرة أخرى رغبتهم في التأكيد على حقيقة أن إجراءات الرسائل الفردية تشكل جزءا مهما من نظام رصد معاهدات حقوق الإنسان. ومن المحتم أن يتم فورا الإقرار بتسلم الرسائل الفردية حال ورودها والبت فيها بسرعة رغم أن ذلك قد يتطلب زيادة كبيرة في عدد القانونيين المتخصصين المكلّفين بهذا العمل.

جيم - خطة العمل لدعم تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

٤٨ - رحب رؤساء المعاهدات بالمعلومات الواردة فيما يتعلق بنجاح خطة العمل الرامية إلى دعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي كانت قيد التنفيذ منذ عام ١٩٩٧ وساعدت كثيرا لجنة حقوق الطفل في الاضطلاع بولايتها. كما رحبوا بالمعلومات المتعلقة بالأموال الواردة بالفعل لصالح خطة العمل للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٩ - وقد تدارس الرؤساء مشروعا مقترحا أعدته الأمانة لخطة عمل لدعم تنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب عملا بتوصية واردة في تقرير الاجتماع التاسع. وأكد رؤساء الهيئات على التأييد المعرب عنه في اجتماعاتهم السابقة لاعتماد خطة عمل من هذا القبيل، ولكنهم طلبوا إلى الأمانة العامة أن تأخذ في اعتبارها الواجب عددا من الاهتمامات التي ينبغي معالجتها وأن تنقّح الاقتراح في تعاون وثيق مع رئيس الاجتماع العاشر. ثم طلبوا من مفوضية حقوق الإنسان أن تكفل إنجاز، ومن ثم استهلال، خطة عمل على سبيل الأولوية المطلقة بما يكفل زيادة الموارد المتاحة.

ثامنا - التحفظات على معاهدات حقوق الإنسان

٥٠ - واصل رؤساء الهيئات مناقشتهم للاستنتاجات الأولية المعتمدة من جانب لجنة القانون الدولي في دورتها السابعة والأربعين فيما يتعلق بالتحفظات على المعاهدات المعيارية المتعددة الأطراف. وأحاطوا علما بالتقرير الثالث بشأن التحفظات على المعاهدات، المقدم من المقرر الخاص، السيد ألان بيليت، إلى اللجنة في دورتها الخمسين المعقودة في عام ١٩٩٨.

٥١ - وأحاط رؤساء الهيئات علما بتقرير الأمين العام الذي يعكس آراء الهيئات الست لمعاهدات حقوق الإنسان بشأن الاستنتاجات المبدئية للجنة القانون الدولي، ويرد في الفقرة ٣، التي تعكس بحق موقف رؤساء الهيئات ما يلي:

"في الاجتماع التاسع لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، المعقود في جنيف في شباط/فبراير ١٩٩٨، نظر رؤساء هذه الهيئات في الاستنتاجات المبدئية للجنة القانون الدولي، واسترعوا الاهتمام إلى التأكيد الذي يوليه إعلان وبرنامج عمل فيينا لأهمية تحديد

عدد ونطاق التحفظات لمعاهدات حقوق الإنسان، ورحبوا بالاعتراف الوارد في النص بأن هيئات الرصد التابعة للمعاهدات لها اختصاص هام فيما يتعلق بالتحفظات. غير أنهم رأوا أن الاستنتاجات المبدئية كانت تقييدية دون مبرر في نواح أخرى، ولم تعط الاهتمام الكافي لكون معاهدات حقوق الإنسان، بحكم موضوعها ودورها الذي تسلم به تجاه الأفراد، لا يمكن أن توضع على قدم المساواة مع معاهدات أخرى ذات خصائص مختلفة".

٥٢ - وقد وافق رؤساء الهيئات على متابعة النظر في الاستنتاجات المبدئية كل في لجنته بغية صياغة تعليقاتهم ومن ثم تقديمها إلى لجنة القانون الدولي بأسرع ما يمكن.

تاسعا - المنظورات المتعلقة باعتبارات الجنسين في أعمال اللجان المنشأة بمعاهدات

٥٣ - في اجتماعهم الثامن، دعا رؤساء الهيئات شعبة النهوض بالمرأة إلى إعداد ورقة معلومات أساسية تحلل ما أنجزته الهيئات المختلفة المنشأة بمعاهدات، وما ينبغي لها أن تنجزه بشأن إدراج منظور يتعلق باعتبارات الجنسين في أعمالها. وفي اجتماعهم العاشر، قُدم إليهم تقرير يستعرض إدماج منظور اعتبارات الجنسين في أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وأيد الرؤساء التقرير بقوة مؤكدين على فائدة إجراء دراسة شاملة في هذا الشأن لأعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات، وبالذات في تقييم الممارسات الراهنة وتحديد وتركيز مجالات التحسين مستقبلا. إلا أن الرؤساء أعربوا عن القلق إزاء المخاطرة بأن مثل هذا التحليل القيم قد لا يلقى الاهتمام الذي يستحقه. ودعوا كل لجنة من اللجان إلى أن تأخذ في اعتبارها الكامل التوصيات الواردة في التقرير ضمن إطار ولاية كل منها.

٥٤ - كما أحاط الرؤساء علما، مع الاهتمام، بالمبادئ التوجيهية المقترحة بشأن منظور نوع الجنس، المقدمة من منظمة رصد العمل العالمي من أجل حقوق المرأة وهي المبادئ التي يمكن أن يثبت عمليا أنها أداة لازمة في دمج منظور نوع الجنس في أعمال هيئات المعاهدات.

عاشرا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - أعرب رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات عن قلقهم العميق إزاء الاختلالات الخاصة بالناحية الجغرافية وناحية نوع الجنس التي تنعكس في تشكيل بعض الهيئات المنشأة بمعاهدات. وبصورة خاصة، لاحظوا أن عدد الخبراء الأفريقيين ضمن اثنتين من اللجان لم يكن مرضيا على الإطلاق. وسلموا بأن انتخاب أعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات هو أمر يقع بأكمله على عاتق الدول الأطراف إلا أنهم دعوا الدول الأطراف إلى بذل جهد متناسق لإصلاح الاختلالات.

٥٦ - وفي ضوء نجاح المحصلة التي نجمت مؤخرا عن التعاون بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، أوصى رؤساء الهيئات بضرورة التعويل بصورة متزايدة على خبرة الهيئات المنشأة بمعاهدات بعامة على خبرة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بخاصة، وذلك لدى قيام اللجنة الفرعية بإعداد دراساتها في المستقبل فيما يتعلق بمواضيع تتصل بمسائل شتى من بينها النزاع الإثني، والتعليم، والتمييز العنصري، والعولمة في سياق التزايد الحاصل في حوادث العنصرية والتمييز العنصري وبُغض الأجانب وتدابير الانتصاف الإيجابي والعمال المهاجرين وحقوق غير المواطنين.

٥٧ - وإذ أكدوا أهمية أعمال المقررين والممثلين الخاصين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة، أوصى رؤساء الهيئات باتباع طرق فعالة لتحسين التواصل وتدفق المعلومات بين آليات الأمم المتحدة المختلفة، مشددين على النتيجة التي تم التوصل إليها في الاجتماع الخامس للمقررين الخاصين بأن يتم اضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة الراهنة للمقررين الخاصين الذين يشاركون بين حين وآخر في اجتماعات الهيئات المنشأة في معاهدات.

٥٨ - وأوصى رؤساء الهيئات بأن تتولى مفوضية حقوق الإنسان وضع برنامج عمل متناسق وشامل لتعزيز التصديق العالمي بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ومع الصناديق والبرامج في الأمم المتحدة وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تقديم تقرير في اجتماعهم الحادي عشر بشأن الإجراءات المتخذة في هذا الخصوص.

٥٩ - كما أحاط رؤساء الهيئات علما، مع الاهتمام، بالرغبة التي أعرب عنها ممثل اليونسكو بأن يعمل المقرر الخاص المعين حديثا بشأن التعليم على التعاون مع اليونسكو، وأن يتمكن من زيارة مقرها للإفادة من الشبكة والمواد المتاحة لديها حاليا.

٦٠ - وأعرب رؤساء الهيئات أيضا عن عميق أملهم في ترجمة الالتزام القوي المعرب عنه في مذكرة التفاهم الموقعة من جانب مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى إجراءات ودعم حقيقيين بواسطة البرنامج الإنمائي على الصعيد الوطني. ولاحظ الرؤساء مع الاهتمام أنه طبقا لمذكرة التفاهم، فإن توصيات جميع المقررين الخاصين وكذلك الملاحظات الختامية لجميع الهيئات المنشأة بمعاهدات سوف ترسل إلى الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو قرار أيده رؤساء الهيئات.

٦١ - وللأسباب الواردة أعلاه (الفقرات ٣٢-٣٤)، أكد رؤساء الهيئات من جديد طلبهم باتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الهيئات الأربع المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان التي لا تجتمع إلا في جنيف، من عقد دورات بين حين وآخر في نيويورك، مع تمكين اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

من عقد دورات في جنيف. كما أكدوا طلبهم بتمكينهم من الاجتماع بين حين وآخر في المكاتب الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة.

٦٢ - وأوصى رؤساء الهيئات بوضع برنامج لجلسات الإحاطة الموجزة التقنية بالنسبة لخبراء اللجان، على أساس الاقتراح المقدم من الأمانة العامة خلال الاجتماع العاشر بما في ذلك العناصر التي اقترحها رؤساء الهيئات.

٦٣ - وأوصى رؤساء الهيئات بأن تتعاون الأمانة العامة مع دائرة الإعلام في مكتب الأمم المتحدة في جنيف على استكشاف السبل الكفيلة بجذب اهتمام وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم من خلال زيادة التعاون مع مكاتب الإعلام الوطنية. وارتأوا كذلك أن إدارة شؤون الإعلام ومكاتب دوائر الأمم المتحدة للإعلام على الصعيد القطري ينبغي أن تبذل جهدا متناسقا لتزويد وسائل الإعلام المحلية بجميع الوثائق وبالمعلومات الأساسية الموجزة الملائمة عندما يتعلق الأمر بتقرير مقدم من الدولة ذات الصلة أو من دول مجاورة ويكون قيد النظر من جانب أي هيئة من الهيئات المنشأة بمعاهدات. وحثوا إدارة شؤون الإعلام على النظر في تهيئة سبل التدريب الملائم لممثليها في المكاتب الميدانية لتمكينهم من أداء هذه المهمة بصورة فعالة.

٦٤ - ولاحظ رؤساء الهيئات أنه فيما دأبوا على دعوة المفوض السامي إلى تقديم دعم إضافي من الموظفين إلا أن المفوض السامي ليس لديها سوى مجال محدود للاستجابة في هذا الصدد مادامت الدول الأعضاء تواصل تخفيض الموارد، القاصرة أصلا، والمتاحة من الميزانية العادية لأغراض حقوق الإنسان. كما أن عدم سداد الدول للمبالغ المتأخرة طويلا عليها يمثل بالذات مشكلة في هذا الصدد باعتبار أن الوفاء بالالتزامات المالية بموجب الميثاق يمكن أن ينجم عنه تحسن ملموس للوضع الراهن. وأعرب الرؤساء عن رغبتهم في تسليط الضوء على حقيقة أن التخفيضات التي أجريت لا تتسق مع ما ظلت الدول تعيد التأكيد عليه باستمرار من أهمية الولاية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن التوسع للشهود في المهام الموكلة إلى مفوضية حقوق الإنسان بصفة عامة وخاصة فيما يتعلق بالهيئات المنشأة بمعاهدات.

٦٥ - وفي ضوء أهمية التماس طرق متناسقة ومبتكرة لتحسين أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان يرغب الرؤساء في التأكيد على الحاجة إلى تأمين الاهتمامات والموارد الكافية لمتابعة وتنفيذ مقترحاتها المختلفة.

٦٦ - ومن أجل المعالجة الكافية لموضوع الأعمال المتأخرة الراهنة من الرسائل في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وكذلك للأوضاع المماثلة في اللجان الأخرى مستقبلا، أوصى رؤساء الهيئات جميع اللجان بأن تثابر على الفحص الذي تجريه حاليا لطرائق العمل كي تلتمس الحلول الكافية لمشاكل الحاضر وتحديات المستقبل. وأشار رؤساء الهيئات إلى إمكان استكشاف السبل الممكنة التالية: (أ) تخصيص أسبوع إضافي

يقتصر على البت في الرسائل الفردية؛ (ب) زيادة عدد أعضاء اللجان وهو اقتراح ينبغي مع ذلك النظر اليه بوصفه مشروعا طويل الأجل لأنه سينطوي على تعديلات في المعاهدات القائمة ومن ثم في عملية التصديق؛ (ج) إنشاء أفرقة عاملة صغيرة.

٦٧ - وقد أيد رؤساء الهيئات بقوة خطة العمل المقترحة لدعم تنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وطلبوا إلى الأمانة العامة أن تراعي عددا من الشواغل التي تحتاج إلى معالجة، وأن تنقح الاقتراح المطروح من خلال التعاون الوثيق مع رئيس الاجتماع العاشر. كما طلبوا إلى مفوضية حقوق الإنسان أن تكفل إعطاء الأولوية المطلقة لإنجاز، ومن ثم استهلال، خطة عمل في هذا الشأن مع توفير الموارد اللازمة لذلك.

٦٨ - ودعا رؤساء الهيئات كل لجنة إلى أن تأخذ في اعتبارها الكامل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن مسألة دمج حقوق الإنسان للمرأة في كل أجزاء منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار ولاية كل منها.

٦٩ - وارتأى رؤساء الهيئات أن عقد مشاورات غير رسمية مع الدول الأطراف خلال الاجتماع العاشر كان مفيدا للغاية. وطلبوا إلى الأمانة العامة أن ترتب لعقد مشاورة غير رسمية خلال اجتماعهم الحادي عشر.

الحواشي

(١) HRI/MC/1998/4.

(٢) HRI/MC/1998/5.

(٣) HRI/MC/1998/6.

(٤) E/NC.4/Sub.2/1998/25.

(٥) E/CN.4/1998/49.